

## إصدارات دار الكتب

### أحمد فتحي زغول وآثاره

الشلق، أحمد زكريا، ١٩٤٨.

أحمد فتحي زغول وآثاره/ أحمد  
زكريا الشلق- القاهرة: دار الكتب  
والوثائق القومية، الإدارة المركزية  
للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر  
المعاصر، ٢٠١٨.

٢١٦ ص؛ ٢٤ اسم.

تدمك ٣-١٣٣٢-١٨-٩٧٧-٩٧٨

لم يحظ أحمد فتحي زغول بدراسة تاريخية علمية، أو غير علمية. بالرغم من إسهاماته القيمة في مجال تحديث المجتمع المصري، وبالتالي لم يوضع في مكانته الصحيحة من تاريخ الفكر المصري الحديث.

تناول فيما ألف وترجم قضايا مهمة تتعلق بتمدن مصر والمصريين، وتتصل بالتغريب والتعريب، والإفادة من النموذج الأوروبي، سواء ما يتعلق بترائيه أو نشاطه التطبيقي. وكان صاحب فكر ورأى ينادى بالإفادة من الأصول التي استفاد منها الأوربيون ذاتهم. مع الفهم العميق لطبيعة وتكوين المجتمع المصري، ومحاولة الإفادة من هذه الأصول. بما يتلاءم وطبيعة مصر والمصريين.

أثرنا أن نبدأ هذه الدراسة بترجمة مركزة لحياة فتحي زغول، نلقى فيها الضوء على انتمائه الاجتماعي، وتكوينه الثقافي، والوظائف التي ارتقى في درجتها. واتبعنا ذلك بدراسة موقعه من

الحركة الوطنية المصرية، وموقفها من الاحتلال البريطاني لمصر. والخطوط العامة لاتجاهاته وإسهاماته الفكرية والنظرية وآرائه ومفاهيمه عن المذهب التحرري (الليبرالي) والديمقراطية، والاشتراكية، وفكر الصفاة، وقضايا الإصلاح الاجتماعي؛ وهو الجانب الآخر من حياة فتحي زغلول والذي يصب في تاريخ فكر النهضة في مصر المعاصرة. كما يشتمل على عدد من المقالات في "الآثار الفتحية" فضلا عن وثائق من ملف خدمته وفيها أن أحمد أفندي فتحي وهو أحد تلامذة "الرسالة المصرية بأوروبا". قد عاد متحصلا على دبلوم في علوم الحقوق، وان هذا الأفندي هو ضمن التلامذة الذين علمتهم الحكومة المصرية على نفقتها. ومع ما هو متصل عليه من علوم الحقوق تحصل أيضا على اللغتين العربية والفرنسية.

كما تضمنت الدراسة الآثار العلمية التي لم ترد في كتبه المؤلفة. مثل مقدمات لكتب مهمة كتبها فتحي زغلول مثل كتاب محمد عمر "حاضر المصريين أو سر تأخرهم" حيث قام فتحي زغلول بترجمته إلى اللغة العربية ليعم النفع. فإنه إن بقي على أعجميته كان بالنسبة إلى بلادنا كأنه لم يكن وما وجد هذا الكتاب مترجما في أيدي الناس وقرأه العامة والخاصة منهم حتى ترتبت عليه الفائدة التي قصدتها والتفت حضرة الفاضل محمد أفندي عمر إلى ما عليه أمتنا المصرية من التأخر والانحطاط؛ فقام ينظر في الأسباب وطرق جميع الأبواب حتى استجمع كثيرا من أحوال الأغنياء والمتوسطين والفقراء، وجمع الجميع في كتاب سماه (حاضر المصريين أو سر تأخرهم).

وفي مقدمة فتحي لكتاب "الإسلام خواطر وسوانح" وهو كتاب ألفه حضرة الكونت هنري دي كاستري في الدين الإسلامي سنة ١٨٩٦م، ولما فرغ من قراءته انساق إلى ترجمته فلم يدركه ملل ولا نصب حتى ترجم، ولكن اعترضه بعض الأصدقاء بعد أن رأى شذرات من الترجمة وكان رأيه عدم النشر بالطبع حيث يمكن للبعض أن يشمنز مما جاء في هذا الكتاب من الأقوال التي أوردها المؤلف، ودل على خطئها بالبرهان.

أما مقدمة فتحي زغلول لكتاب آدمون ديمولان "سر تقدم الإنكليز السكسونيين" الذي نهدي اليوم ترجمته إلى الناطقين بالضاد عموما. وإلى المصريين خصوصا لمطابقة الوقائع التي ذوت فيه عن الأمة الفرنسية لما هو حاصل في بلادنا، ولاتفاق البلدين في كثير من العادات والأخلاق والأفكار.

ولعل فتحي زغول بطبيعته الهادئة المتأملة كان عزوفا عن الدعاية لنفسه، أو عن الانخراط بشكل كبير في سلك الصحافة والسياسة بمعناهما العلمي اللهم إلا من بعيد وربما كان طغيان شخصية أخيه الأكبر سعد زغول قد جذب الكثير من الأضواء من حوله.

## قوانين ولوائح الآثار المصرية: من عصر محمد علي حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ م

نورى، رزق حسن.  
قوانين ولوائح الآثار المصرية: من  
عصر محمد علي حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ م/  
إعداد ودراسة رزق حسن نورى ؛ تصدير  
أحمد الشوكى ؛ تقديم فاروق جميل جاويش .-  
القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة  
المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ  
مصر المعاصر، ٢٠١٨.  
١٧٧ ص ؛ ٢٤ سم.  
تدمك ٧-١٣١٨-١٨-٩٧٧-٩٧٨

ظلت آثار المصريين القدماء وتاريخهم لمدة طويلة لغزاً مجهولاً من ألباز الزمان غير معروف حق المعرفة لدى عامة الناس وخاصتهم؛ ولكنها كانت ماثراً دهشة وإعجاب لمختلف الرحالة العرب والأجانب الذين شاهدوها ووصفوها في مؤلفاتهم، ولكنهم لم يكونوا على دراية بما دون عليها من خطوط هيروغليفية.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي كثرت رحلات الرحالة الأوربيين إلى مصر بسبب تقدم وسائل المواصلات وتوفير الأمن؛ ومن ثم ظهرت العديد من الكتب المزودة باللوحات الفنية المرسومة؛ والتي تناولت الآثار المصرية فوصفتها بكثير من التفصيل الذي لا يخلو من الإعجاب الشديد، ولم يقتصر أمر الاهتمام بالآثار المصرية على الرحالة فقط . بل إن كثيراً من قناصل الدول الأوروبية العاملين في مصر كانت لهم اهتماماتهم الأثرية، وكان من الطبيعي أن يأخذ بعض هؤلاء الرحالة والقناصل - عند عودتهم إلى أوروبا - ما خف حمله وغلا ثمنه من الآثار المصرية مثل: التماثيل الصغيرة والتعاويذ وما إلى ذلك باعتبارها نوعاً من الطرائف والعجائب، وكان الملوك والنبلاء والفرنسيون من أكثر الأوربيين اهتماماً بجمع الآثار وبذلك أخذت سوق الآثار تنتعش تدريجياً خلال القرن الثامن عشر.

ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت حملة نابليون بونابرت على مصر - ورغم فشل الحملة عسكريا - إلا أن نجاحها العلمي كان مذهلا؛ حيث اصطحب نابليون معه مجموعة من العلماء الفرنسيين في مختلف التخصصات - وبعد أن استقر به المقام في عاصمة المعز - استدعى علماء الحملة وقرر إنشاء المجمع العلمي المصري في أغسطس عام ١٧٩٨م؛ وتكون من أربعة أقسام كان منها: قسم العلوم والفنون؛ وإليه يرجع الفضل في الكشف عن عظمة مصر القديمة بآثارها وحضارتها التي تم تسجيلها في كتاب قيم طبع باللغة الفرنسية بعنوان "وصف مصر" تضمن العديد من اللوحات التي رسمها علماء الحملة للآثار المصرية.

وبعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر تولى محمد علي حكمها بعد فترة من عدم الاستقرار، وتمكن من التخلص من منافسيه، واستتبت له الأحوال وعم الأمن، وفي عام ١٨٢٢م تمكن شامبليون من فك رموز اللغة المصرية القديمة المنقوشة على حجر رشيد الذي أكتشفته الحملة الفرنسية في صيف عام ١٧٩٩م. وبدأ السواح الأوروبيون يفدون إلى مصر وتنافس المغامرون وجامعوا الآثار في البحث والتنقيب عن كنوز الحضارة المصرية القديمة وكان رائدهم في هذا المجال قناصل دولهم. لقد تم هذا في ظل عدم وجود قوانين لحماية الآثار، وفي ظل حماية القناصل الأوروبيين لمواطنيهم والتي تم استغلالها في عملية جمع وتهريب الآثار على نطاق واسع. وشهد الربع الأول من القرن التاسع عشر فوضى غارقة في استخراج تصاريح الحفر والتنقيب عن الآثار المصرية للمؤهلين وغير المؤهلين لهذا العمل بدون أدنى رقابة من الحكومة المصرية. وظل هذا الوضع على هذا الحال حتى عام ١٨٢٨م حينما زار مصر مكتشف حجر رشيد العالم الفرنسي جان فرانسوا شامبليون وشاهد ما يحدث لآثارها من تخريب وتدمير فتقدم بمذكرة إلى محمد علي يستنكر فيها ما يحدث للآثار المصرية، وطالب بضرورة الحفاظ عليها إلا أن استجابة محمد علي تأخرت بست سنوات؛ حيث صدر أول تشريع لحماية الآثار المصرية في ١٥ أغسطس ١٨٣٥م. ثم تتابعت - بعد ذلك - اللوائح والقوانين والتشريعات التي تنظم عمليات البحث والتنقيب والتجارة والمتاحف والتعليم.

## مجتمعات الحضر الأفريقي فى جنوب أفريقيا :

١٩٣٢ - ١٩٧٦ م

هلالى، أحمد إبراهيم .  
مجتمعات الحضر الأفريقي فى جنوب  
أفريقيا: ١٩٣٢ - ١٩٧٦ م / تأليف أحمد  
إبراهيم هلالى .- القاهرة: دار الكتب  
والوثائق القومية ، الإدارة المركزية  
للمراكز العلمية ، مركز تاريخ مصر  
المعاصر ، ٢٠١٩ .  
٥٧٨ ص ؛ ٢٤ سم .- ( سلسلة بحوث  
أفريقية ؛ ١٤ )  
تدمك ٣- ١٣٤٥ - ١٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

نجحت هذه الدراسة فى رصد وتحليل الجوانب السياسية، والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية لمجتمعات الحضر الأفريقي؛ فصورت معاناتهم فيها، وأوضحت مدى ارتباط الأفارقة بالأرض، والصراع مع الأقلية البيضاء فى مواجهة العزل العنصرى على أساس عرقى وجغرافى؛ خاصة وقد أجبر الأفارقة الذين هاجروا إلى الحضر بالابتعاد عن مناطق سكن الأوربيين. عالجت هذه الدراسة الأوضاع السيئة التى اضطرت الأفارقة للهجرة إلى المناطق الحضرية؛ ونظراً لتزايد أعدادهم اضطرت السلطات للاكتفاء بإقامتهم فى ضواحي المدن - وأصدرت سلسلة من القوانين الجائرة تخدم بها سياساتها للعزلة، ومنها تمشيط المدن دورياً، وتفتيش مساكن الأفارقة وتطبيق تصاريح للمرور ، وبطاقات للهوية بهدف السيطرة على حركة انتقالاتهم داخل الحضر وخارجه.

الكتاب يبين سياسات الفصل العنصرى تجاه الحضر الأفريقي (١٩٢٣- ١٩٧٦م). وأيضاً الرؤى السياسية لحكومات الإدارة البيضاء تجاه قضية الحضر الأفريقي، وتطور تلك السياسات من خلال طرح وتحليل لنظرة كل منها تجاه هذه القضية. وأيضاً بين السكان والمسكن الحضرى

الأفريقي، وقد حلل تطور النمو السكاني في الحضر، وقد أحسن في اختيار نماذج وأنماط التطور في نمطى الإسكان الأفريقي "الرسمي، وغير الرسمي" وارتباطه باتجاهات التنمية الاقتصادية خاصة في اقتصاديات التعدين في إقليم "الترنسفال"، أو في اقتصاديات التصنيع في مدن "الكيب، وديربان"، وغيرهما. وأيضاً ناقش الكتاب سياسات الفصل العنصرى تجاه التنوع العرقى في الحضر؛ وذلك بإدراك التنوع، وبمعاناة الأقليات من ممارسات الفصل العنصرى. إنه لا يخفى أن هذا التداخل والتشابك بين الجماعات العرقية في مختلف أنحاء الحضر يجعل المعركة لتحقيق العزل العرقى حضرياً بالغ التعقيد، ويبين الكتاب أيضاً آثار السياسات العنصرية على حياة الأفارقة؛ حيث رصد فيه النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على سياسات الحضر والآثار المباشرة التي أعقبت صدور قوانين الحضر؛ وهي عبارة عن أعمال تهجير قسرى، وتفكيك للمجتمع القبلى، وسجن لغالبية الأفارقة الذكور وانعدام أمن واستقرار النساء والأطفال، وما ترتب عن ذلك من حشر الأفريقيين في ضواح حضرية ضيقة المساحات، سيئة الأوضاع ذات قدرات إنتاجية متدنية على الإطلاق.

ويتناول أيضاً مقاومة السياسات الحضرية العنصرية من نضال المجتمعات الأفريقية الحضرية ومقاومتهم، انطلاقاً من تبلور الوعى السياسى لسكان الحضر، وهو الوعى المتصل والمتسق بسجل وإرث تاريخى من المقاومة الأفريقية. ثم حلل مواقف التنظيمات السياسية الأفريقية، خاصة مواقف المؤتمر الوطنى الأفريقي، وحركة الوعى الأسود، والحركة العمالية الأفريقية المؤثرة، ونضال المرأة الأفريقية الحضرية.

وقدم ملخصاً عن النظام العنصرى القوى، كان مخطئاً عندما اعتقد أنه لن يتمكن من القضاء على الوعى الأفريقي فى الحضر إلا إذا قضى على "النخبة السوداء" (جيل المتعلمين) كما أطلق عليهم. وأن سياسات العزل العنصرى التى اتخذت على مدار عقود، وحملات الاعتقالات، والمحاكمات الصورية التى نصبت لرموز الحركة الوطنية لم تكن إلا بمثابة الشرارة التى انطلقت فى الهشيم ولم تكن لتضع أوزارها إلا بالقضاء - فى نهاية الأمر - على مشروع الفصل العنصرى البغيض فى منتصف التسعينيات القرن العشرين. ولتبدأ - من بعد ذلك - مرحلة إصلاح وبناء وتنمية إنسان، بل إنها مرحلة صراع ونضال غير عنيفة لاتزال قائمة.....